

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين .

وبعد :

مر معنا أن الخبر المنقول يأتي من أحد طريقين :

الأول : أن يأتي بنقل الكثير عن الكثير وهذا هو المتواتر .

والثاني : أن يأتي بنقل الآحاد .

ومر معنا ما يتعلق بشيء من المتواتر وذكرنا اختلاف العلماء في العدد المفترض في المتواتر ، ونبه الحافظ على مسألة وهي أن كل قائل لعدد معين ؛ الذي قال عشرة ، والذي قال أربعين ، والذي قال سبعين ، استدل بدليل فيه ذكر العدد ، مثل في عدد الجمعة : أربعين ، فقالوا : أربعين المتواتر ، مثل : في قصة موسى لما اختار من قومه سبعين رجلاً .

فأعطانا فائدة الحافظ بن حجر حين قال : " وليس بلازم أن يطرد في غيره ؛ لاحتمال الاختصاص " .

يعني : الدليل الصحيح ولكن الاستدلال به خطأ ؛ لأنه قد يكون خاصًا بتلك المسألة ، لأن العدد المذكور في ذلك الدليل قد يكون خاصًا بتلك المسألة .

العلماء يذكرون أن الإنسان أو الباحث والعالم وطالب العلم إذا استدل ينبغي ، أولاً : أن يثبت صحة الدليل ، ثم صحة الاستدلال به ؛ يعني أن هذا الدليل يدل على كذا وكذا لقوله في الرواية كذا وكذا ؛ لأن أحياناً الدليل يكون صحيحاً ؛ ولكن

الاستدلال به غير صحيح ، على سبيل المثال : الصلاة إلى السترة ؛ النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر بها ، فقال : (إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ إِلَى سُتْرَتِهِ) ⁽¹⁾ ، جاءت رواية بلفظ أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى إلى غير جدار ، فمن قال بأن السترة غير واجبة قال هنا الرسول - صلى الله عليه وسلم - صلى إلى غير سترة فرد عليهم أهل العلم كابن القيم الجوزية وغيره كما في " زاد المعاد " رد عليهم بماذا ؟ قال : " صلاته - صلى الله عليه وسلم - إلى غير جدار لا ينفي أن يكون صلى إلى عنزة - العصا التي كان يغرزاها بين يديه - أو صلى إلى راحلته " فالحديث صحيح هو في البخاري ولكن الدلالة أعم من المطلوب فما يصح الاستدلال به في نفي وجوب السترة ، فهذا معنى قولهم " صحة الاستدلال " أو أن يدل الحديث على المطلوب ، وأيضا عندهم قاعدة في نفس القاعدة صحة الدليل : " صحة الاستدلال السلامة من المعارض " كأن يكون منسوخا ، أو يختلف مع أحاديث أخر فيحتاج إلى الجمع بينهما ، فهنا هذه الأدلة التي استدلو بها على العدد بعضها وإن كان صحيحا إلى أنه لا دليل فيه .

قال الحافظ بن حجر : " فإذا ورد الخبر كذلك - يعني بنقل عدد كثير - ، وانضاف إليه أن يستوي الأمر فيه في الكثرة المذكورة ؛ يعني يكون في كل طبقة ؛ طبقة الصحابة ، طبقة التابعين ، أتباع التابعين فتكون الكثرة في كل طبقة من الطبقات المذكورة ؛ يعني مستوي العدد في الكثرة المذكورة - من ابتدائه إلى انتهائه " .

⁽¹⁾ عن سهل بن أبي حثمة : (إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ إِلَى سُتْرَةٍ ، وَلْيَدْنِ مِنْ سُتْرَتِهِ لَا يَقْطَعُ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ الْأَلْبَانِي (ت 1420) ، صحيح الجامع (650) ، صحيح ، أخرجه أبو داود (695) ، والنسائي (748) ، وأحمد (16134) باختلاف يسير .

قال : " والمراد بالاستواء ؛ يعني أن يستوي العدد ، يقول : والمراد بالاستواء :
أن لا تنقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع ، لا أن لا تزيد ؛ يعني لا تظن لما
قلت لك أن يستوي العدد أنهم مطلوب أن يكون مثلاً : ثلاثين عن ثلاثين عن
ثلاثين عن ثلاثين ؛ لا هذا ليس المراد ؛ ولكن مراده أن يكون العدد في كل طبقة
كثيراً ، فإن زاد في بعض الطبقات عن الأخرى فلا مانع من ذلك .

قال : " لا أن لا تزيد " : يعني الكثرة .

قال " إذ الزيادة مطلوبة هنا " : يعني في باب الرواية ، في باب الرواية .

قال : " إذ الزيادة مطلوبة هنا من باب أولى وأن يكون مستند انتهاءه الأمر
المشاهد أو المسموع " : يعني ؛ رأيت سمعت .

" لا ما ثبت بقضية العقل الصرف ، كالواحد نصف الاثنين فهذا هو المتواتر " :
يعني الذي يجمع هذه الشروط .

قال : فإذا جمع هذه الشروط الأربعة وهي :

1 - عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم ، أو توافقهم على الكذب .

2 - روي ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء .

3 - أن يكون مستند انتهائهم الحس ؛ المشاهدة أو السماع .

4 - إذا انضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه .

هذا " إفادة العلم لسامعه " : معناها أن الإنسان يحصل له العلم اليقيني أن هذا
الشيء الصحيح ، مثاله : إذا جاء إنسان وأخبرك أنه رأى عالماً ، مثلاً : كالألبراني -
رحمه الله تعالى - ؛ يعني رآه هذا الكلام في حياة الألباني - الله يرحمه - إذا جاء
إنسان وأخبرك أنه رأى الألباني في مكة ؛ طبعاً الألباني ليس من أهل مكة - رحمه

الله تعالى - ، فإذا جاء إنسان وأخبرك أن الألباني في مكة ؛ رآه في مكة فهذا - يعني - إذا أخبرك أنت سمعته ؛ هنا أنت مصدق له ولكن قد يكون في نفسك - يعني - لعله شاف واحد يشبه الألباني فظن أنه الألباني ؛ في تردد ، قد يكون الخبر مثلاً فيه نوع عدم اليقين التام ، طبعاً نحن نتكلم الآن عن الخبر عموماً وإلا ما سيأتي في السنة سيأتي إن شاء الله بيانه ، طيب .

فإذا جاءك الثاني وأخبرك ، قال لك : نعم ، أنا رأيت الألباني ، وأنت تعلم أن هذا غير هذا ؛ يعني لم يتوافقوا ولم يتواطؤوا على الكذب ، قوي في نفسك أن الألباني في مكة ؛ فإذا جاءك ثالث ، ورابع ، وخامس ، وسادس ، وسابع ، وثامن ، وجاءك عدد ؛ فهنا تتيقن أن الألباني في مكة ، ما يحصل عندك أي نوع تردد أن الألباني في مكة ، طبعاً كما سبق وأن ذكرنا أن المراد بهذا في حياة الألباني - الله يرحمه - .

وخلينا نمثل مثلاً على سبيل المثال : " الفوزان " ؛ " الشيخ العلامة صالح الفوزان - حفظه الله تعالى - " هو من أهل الرياض ، فإذا جاء إنسان وأخبرك أنه في مكة - يعني - قد يحصل لك تردد في البداية أو عدم يقين تام ، فإذا تتابع الخبر من هنا ومن هنا ومن هنا كل يخبرك كأنه رأى " الفوزان " في مكة فيحصل عندك العلم ؛ وهذا معنى قول الحافظ : " وانضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه " ؛ يعني العلم اليقيني الضروري الذي لا يخالطه شك ولا يحتاج إلى دليل وإثبات .

قال : " فهذا هو المتواتر " : يعني هذا الذي يسمى عندهم بالمتواتر .

قال : " وما تخلفت إفادة العلم عنه كان مشهوراً فقط " ؛ يعني إذا جاءك عدد أخبرك لكن أنت لم تتيقن أنه هو هو ؛ ولكن - يعني - ما حصل عندك في قلبك أن خبرهم يقيني ؛ ما نقلوه لك يقيني ، برّضك - يعني - لازال عندك شيء من عدم العلم التام ، قال : هذا يسمى مشهوراً .

" فكل متواتر مشهور من غير عكس " ؛ أي من غير أن يكون المشهور متواترًا ؛
لأن المتواتر يتضمن شروط المشهور وزيادة فكان كله متواتر مشهور ، ولا عكس
وليس كله مشهور يتضمن شروط التواتر .

هنا أنبه سريعًا إلى أن هذا المبحث مبحث يتعلق بأصول الفقه ، ويتعلق بشيء من
علم الكلام في العموم ، ولذلك لن نطبقه في السنة وكما سيأتينا إن شاء الله .

والحافظ بن حجر كما سينبه ذكر التواتر هنا ليتضح في ذهن طالب الحديث
المعنى ؛ لأن لا بد أن يفهم أن الخبر يُنقل بطرق كثيرة أو بطرق قليلة ؛ وإن هذه
الكثرة أو الطرق الكثيرة تعتبر عند علماء الأصول وأهل المنطق والكلام تسمى ؛
التواتر ، طيب .

قال : وقد يقال : إن الشروط الأربعة إذا حصلت ؛ يعني الكثرة واستوائها في كل
طبقة ، واستناد - يعني - خبرهم إلى الحس ، و- يعني - إفادة العلم .

قال : " وقد يقال : إن الشروط الأربعة إذا حصلت استلزمت حصول العلم ، قال
: وهو كذلك في الغالب ، ولكن قد تتخلف عن البعض لمانع " .

يعني قد يكون هناك مانع مثلاً : أنا أعلم أن " الفوزان " أمس كان في الرياض وسوى
محلزة ؛ طبعًا هذا على سبيل المثال وأنه التقى به اليوم في الصباح شخص في
الرياض وكلمه ؛ فهؤلاء يأتوني ويقولون " الشيخ الفوزان : بين المغرب والعشاء كان
في مكة سوى محلزة في مسجد ، مثلاً : " ابن باز " .

طيب ، هنا يحصل عندي مانع ، كيف " الشيخ الفوزان " أمس في الرياض وسوى
محلزة ؟ واليوم في الصباح كلمني أخ أنه قابل " الشيخ الفوزان " في الرياض !

فهنا حصل نوع - يعني - مانع من أن يفيد الخبر المتواتر العلم اليقيني ، طبعًا هنا إيش المانع أن الشيخ يكون ركب الطائرة وجاء إلى مكة ولرتاح شويه ثم عمل المحاضرة ، الآن مع الطيارات ووسائل النقل ممكن الواحد ينتقل - يعني - في مشرق الأرض ومغربها في سويغات ؛ لكن طبعًا هذا المانع عند بعض الناس قد يؤثر ، قد يقول مثلاً : " الشيخ الفوزان " ميش معقولة أنه يكلف نفسه وجهده وطاقته ويتعب وهو في هذا السن في الترحل يمينًا وشمالًا ؟

والجواب عن هذا : أن الصبر في الدعوة إلى الله - عز وجل - له أجر ، طيب .

قال الشيخ - رحمه الله تعالى - قال : " وقد وضح بهذا تعريف المتواتر " .

قال : " وخلافه ؛ أي خلاف المتواتر ، خلاف ما يرد بعدد كثير قد يرد ، وخلافه ؛ أي خلاف المتواتر قد يرد بلا حصر أيضًا ؛ يعني المتواتر الذي تضمن الشروط السابقة ؛ الكثرة واستواؤها ، وأن يكون منقولًا عن طريق الحس ، وأيضًا يفيد العلم ، قد يرد خلافه :

أ - بلا حصر أيضًا ، لكن مع فقد بعض الشروط .

ب - أو مع حصر : بما فوق الاثنين .

طيب : خلينا نشوف الأول هذا ؛ يعني قد يرد الخبر من طريق عدد كثير لكنه فقد بعض الشروط ،

ماهي هذه الشروط على سبيل المثال ؟

كأن يكون مثلاً : لم يستحل ، أو لم - يعني - لم يُحل عقلاً ، أو لا توجد استحالة عقلا تواطؤهم على الكذب ؛ وهذا مثل ما مثلنا لكم من أن بعض الناس قد يريد

إيذاء شخص فيجند الشباب للكلام فيه وللطعن فيه ، ولذلك المخرج من هذه المكائد الدليل والحجة والبرهان بأن تثبت هذه الإشاعات وهذه الطعونات على هذا الشخص ، فإذا كان الشخص طلب منه الدليل ولم يأت ؛ والدعاوى ما لم يقيموا عليها بينات فأصحابها أدعياء ، ولذلك هذه قاعدة سلفية لا بد أن تحفظوها حتى تنجو من الفتن : أن تطلب الدليل في محل الدعوة ؛ سواء الدليل الشرعي على المسألة ، أو الدليل على الطعن في فلان أو فلان ، أو الدليل على توكية فلان .

فلذلك - برك الله فيكم - الحافظ يقول : " قد تتخلف بعض الشروط " ، ومثل ما سبق لما ذكرت لكم أنه قد ينقل عدد كبير أن " الفوزان " في مكة ؛ ولكن السامع كان يعلم شيئاً آخر وهو أن " الفوزان " مثلاً كان في الرياض بالأمس عمل محاضرة وأنه اليوم التقى به شخص ، أو مثلاً : هو قرأ إعلان محاضرة " للفوزان " وظنها في الرياض ، فلما جاءه عدد كثير أخبروه أن " الفوزان " محضرته اليوم في مكة ما كان يظنه سابقاً أن المحاضرة في الرياض كان مانعا من حصول العلم فإذا يسمى كما سبق ، ماذا ؟

نقل عدد كبير عن عدد كبير عن طريق الحس سمع أو شاهد استواء العدد ، لكن ما أفاد العلم ، ماذا نسمي هذا ؟

يقول لك الشيخ ابن حجر : هذا يسمى مشهوراً عندهم على اصطلاح ، وسيأتينا أيضاً المشهور على اصطلاح آخر .

قال : " أو مع حصر " : أي يأتي الخبر مع الحصر بعدد معين ؛ يعني ما يبلغ مبلغ التواتر في الكثرة .

وهذا العدد ماهو ؟

من واحد إلى تسعة قبل أن ندخل لكلام الحافظ احفظوها ، احفظوا الأعداد من واحد إلى تسعة ؛ يسمى خبر الآحاد ، فإذا كان في أحد طبقات راو واحد سمي ؛ غريباً أو فرداً ، وإذا كان في إحدى طبقاته راويان سمي ؛ عزيزاً ، وإذا كان في أحد طبقاته ثلاثة إلى تسعة سمي ؛ مشهوراً كما سيأتي .

طيب ، قال : " أو مع حصر : بما فوق اثنين " : يعني من ثلاثة إلى تسعة .

قال : " أي بثلاثة فصاعداً ، ما لم تجمع شروط المتواتر " ؛ أو بما ما لم يجمع شروط المتواتر ، قال أو " بهما " ، " أو بواحد " فقط .

شوفوا الآن كيف الحافظ قسم الخبر المحصور بثلاثة ؛ واحد أو اثنين أو ثلاثة فصاعداً ما لم يسبق عليه المتواتر .

طبعا مر معنا - في لقاءات سابقة - أن الذي استقر عليه علماء الحديث أن العدد المطلوب في المتواتر عشر فصاعداً ، طيب .

قال : " والمراد بقولنا : " أن يرد باثنين " : ألا يرد بأقل منهما ، فإذا ورد بأكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يضر ؛ إذ الأقل في هذا - العلم - يقضي على الأكثر " : يعني لو جاءنا حديث رواه اثنان عن اثنين عن أربعة عن خمسة عن عشرة ؛ هذا يسمى عزيزاً لأنه أقل عدد عندنا في الطبقات كم ؟

اثنان ، فيكون عزيزاً ، الحكم للاثنيين ؛ وهذا معنى قوله : " وهذا ضابط في هذا الباب .

" إذ الأقل في هذا العلم يقضي على الأكثر " ؛ " يقضي " يعني : يحكم له .

فإذا جاءنا حديث رواه عشرون عن خمسين عن ألف عن مليون عن اثنين ، الحكم بالسند هذا بأنه عزيز لأن الحكم بالأقل وهو اثنان ، لو جاءنا حديث رواه ألف عن ألفين عن خمسة عن واحد ، الحكم للواحد فإسناده غريب فرد ، وهكذا .

قال : " فالأول ؛ وهو الذي ورد بلا حصر ، وهو الذي ورد بلا حصر عدد معين وهو المتواتر " : يعني الآن بعد أن ذكر لك أن الخبر إما أن يأتي ، أن الخبر إما أن يأتي بلا حصر أو مع الحصر ؛ فالذي بلا حصر ، قال لك : هو المتواتر ، قال : " فالأول - أي الذي يأتي بلا حصر - وهو الذي ورد بلا حصر عدد معين وهو المتواتر وهو المفيد للعلم اليقيني - فأخرج النظري على ما يأتي تقريره - بشروطه التي تقدمت .

واليقين : هو الاعتقاد الجزم المطابق للواقع .

" وهذا هو المعتمد أن خبر التواتر يفيد العلم الضروري " ، " والعلم الضروري " قالوا : هو الذي لا يحتاج إلى بحث ولا استدلال ، " العلم الضروري " : هو الذي لا يحتاج إلى بحث واستدلال ، وأما " العلم النظري " : هو الذي يحتاج إلى بحث واستدلال .

قال : وهو : الذي - أي العلم الضروري - ؛ وهو : الذي يضطر الإنسان إليه - يعني إلى تصديقه وعدم تكذيبه - بحيث لا يمكنه دفعه : أي تكذيبه ، مثل ما مر معنا لما يأتيك واحد يقول لك : رأى " الفوزان " في مكة اليوم ، أو عنده محاضرة اليوم بين المغرب والعشاء ، واحد وثاني وثالث ورابع وعشرين وثلاثين ؛ فهذه الكثرة تفيدك العلم اليقيني الذي لا تستطيع معها أن تكذبه ، فإن كذبت ما أفاد العلم ؛ فأنت سفيه أو مجنون لغير وجود مانع معتبر ، فإن كذبت ما أفاد العلم ودفعته فأنت إما ما عندك عقل ؛ مجنون أو سفيه ما تحسن العلم ، مثل ما يقول لك واحد : " والله لو تجيلي ألف واحد يعدله ما أقبل تعديله ! "

يعني إذا كان هؤلاء المعدلين ثقات واحد يكفي ، فكيف إذا كانوا جمع وأنت لا تقبل تعديلهم ، فأنت إما في عقلك شيء أو أنك سفيه ما تحسن التصرف ولا تحسن العلم ، فلا عبرة بك أصلاً ، ولذلك انتبهوا إخواني في هذا الباب ! الذي - يعني - قد يُتلاعب به .

طيب ، نرجع مرة ثانية ، قال الحافظ : " وقيل لا يفيد العلم إلا نظرياً ؛ يعني قيل إن الخبر الكثير الذي رواه الكثير لا يفيد العلم الضروري بل يفيد العلم النظري ؛ لأنه يحتاج إلى بحث واستدلال ، ولاحظوا أنه ، قال : " وقيل " ؛ وعادة العلماء إذا قالوا : " وقيل " لتضعيف القول خاصة إذا ذكروا قبله قولاً ، فعادتهم في مسائل الخلاف إذا ذكروا قولاً قبله وقالوا قولاً بعده في نفس المسألة وقالوا فيه : " وقيل " يضعفون هذا القول ويرجحون القول السابق ، إذا هذا القول لا اعتبار له .

قال : " وليس بشيء " : أي هذا القول الذي يقول " لا يفيد إلا العلم النظري " ، قال : لماذا ؟

قال : لأن العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له أهلية ، حاصل لمن ليس له أهلية النظري كالعامي ؛ إذ النظر : ترتيب أمور معلومة أو مظنونة يتوصل بها إلى علوم أو ظنون ، وليس في العامي أهلية ذلك ، فلو كان نظرياً لما حصل لهم " : أي للعوام العلم اليقيني بالخبر المنقول .

يعني : الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - يقول : إن النقل الكثير مع الشروط السابقة يفيد العلم الضروري الذي لا يحتاج إلى بحث واستدلال ، ومن قال بأنه لا يفيد إلا العلم النظري قد أخطأ ، لماذا يا حافظ ؟

يقول لك : لأن العلم بالخبر المنقول بهذه الشروط يحصل حتى لعامة الناس الذين ما عندهم معلومات وما عندهم قواعد ما عندهم علم ، لكن العامي إذا جاء واحد وثاني وثالث ورابع وخامس وعاشر وعشرين وأخبروه بأنه حصل كذا ؛

خلاص ما يشك أبدًا أنه قد حصل كذا ، والعلم النظري يحتاج إلى طالب علم وعالم ، والعامي ليس بطالب علم ولا عالم ، فلما حصل له العلم عرفنا أنه علم ضروري لا يمكنه دفعه ولا تكذيبه ، فظهر بهذا أن إفادة العلم هنا علمًا ضروريًا ليس بحاجة إلى بحث ولا استدلال .

طيب ، وهذا أيضًا يفيدنا في الرد على ما نسمعه أحيانًا من بعض الناس لما تأتيه بكثرة الأدلة الدالة على خطئه أو على خطأ ما يقول ، ويقول لك : يا أخي ، أنا عامي ، أنا ما أفهم روح للعلماء

لا ، أنت معناه إنك تقول : أنا مجنون ، أنا سفيه ما أعقل حتى الأمر الواضح ما أفهمه ؛ هذا معناه .

فإذا رضيت لنفسك بهذا الحكم فيا أخي لا تتكلم في دين الله ، ولا تشتغل في التحذير من فلان وفلان ، إذا كنت ؛ بلغت إلى مرتبة أقل من العامي ؛ مجنون أو سفيه ، فكيف تتكلم !!؟

لاحظ !

الحافظ ابن حجر يقول لك : أن العلم الضروري يحصل حتى للعامي ، يعني بعض الناس يجيك يقول لك : لا أنا ما أقدر أقول كذا ، يا أخي ، الأدلة واضحة ، لا تكن كالهلكة من المتعصبة تأتيه بالأدلة من الكتاب والسنة والآثار وفعل السلف في المسألة ، يقول لك : لا ، فلان قال كذا !

يا أخي ، فلان على العين والرأس أخطأ ، هذه الأدلة واضحة ، يقول لك : لا ، أنا ما أقدر ، أنا عامي ما أفهم .

لا ، أنت ما أنت عامي ، قل : أنا مجنون ، قل : أنا سفيه لا عقل لي ؛

ما أميز بين الجمرة والتمرة هذه قضية أخرى ، ولا تتكلم حينها في دين الله - عز وجل - شوفوا - يعني - العلم كيف ينير طريق صاحبه ، وكيف الجهل والهوى يردي صاحبه ؛ - يعني - هذا إما جاهل وإما صاحب هوى .

أذكر تمامًا كأني الآن - يعني - مع إنه من سنوات عدة لكن كأن الحادثة أمامي ؛ رجل جئته بكلام " الشيخ ابن باز - الله يرحمه - " في أسامة بن لادن وأنه ضال ومنحرف ؛ طبعًا هذا الرجل كان يعظم أسامة بن لادن ويعتبره مجاهدًا ووو إلى آخره ، فقلت : يا أخي اترك فلان وفلان ، " ابن باز " ، أيش عندك ؟

قال : إمام وعالم و" ابن باز " ما يتكلم في الناس ، قلت له : طيب " ابن باز - الله يرحمه - " وكان هذا الكلام في حياة " ابن باز " ، فقلت له : " ابن باز - حفظه الله - " يقول في ابن لادن والمسعري أنهم ضلال ومنحرفون وكذا وكذا وكذا ، فقال : لا أنت تكذب أو الذي أخبرك يكذب !!

فقلت له : لا ، وكان الكلام - يعني - أمام دري أمام بيتي ، فقلت له : دقيقة واحدة وآتيك ؛ دخلت البيت وجبت مجموع الفتاوى " ابن باز " أو اللجنة الدائمة وكنت معلم على الصفحة ومؤشر عليها وجيته بالكتاب وعطيته الكتاب ، قلت له : طالع اقرأ ، أيش يقول " ابن باز - رحمه الله - أو - حفظه الله - " في وقتها ؟ قال : كذا كذا كذا منحرف وضال أسامة بن لادن .

والله يا جماعة الخير أخذ الكتاب وطالع في غلافه قال : يمكن أنت كذاب ، يمكن أنت مغير الكتاب ، يمكن الكلمة مضافة ، يمكن الكتاب (....) ، قلت له : أنت مجنون ولا عاقل !!

طالع كتاب اللجنة الدائمة أو فتاوى " ابن باز " والكتاب شوفه سليم أنا ما جبتهك صورة أصل الكتاب مطبوع .

والله يا جماعة الخير ما صدق طبعًا هذا صاحب هوى وفي نفس الوقت أيضًا
سفيه ومجنون ؛ ولكن شوفوا كما قال - انظروا - برك الله فيكم - كيف كما قال
بعض السلف أن صاحب البدعة والمبتدع أول ما يصاب في عقله يتخبط خلاص ،
يتخبط لا يعرف الحق ولا يعرف الباطل بل يعرف الحق ولا يقبله ويعرف الباطل
وينصره ؛ وكفى بهذا انحراف وضلال ، طيب .

إذا هذه قاعدة مهمة في العلم عمومًا الذي ذكره الحافظ الآن ها هنا من جهة إفادة
العلم ، ومن جهة العامي ، وتضافر الأدلة ووجوب قبولها أمر مهم .

قال الحافظ : " وَلَاحَ - أي : ظهر - بِهَذَا التَّقْرِيرِ " أي : الذي سبق من كون العامي
يحصل له العلم .

" وَلَاحَ بِهَذَا التَّقْرِيرِ الْفَرْقَ - ظهر بهذا التقرير الفرق - بَيْنَ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ وَالْعِلْمِ
النَّظَرِيِّ " قال : " 1 - إِذْ الضَّرُورِيُّ يُفِيدُ الْعِلْمَ بِلَا اسْتِدْلَالٍ ، وَالنَّظَرِيُّ يُفِيدُهُ ،
لَكِنْ ، مَعَ الْاسْتِدْلَالِ عَلَى الْإِفَادَةِ .

2 - وَأَنَّ الضَّرُورِيَّ يَخْصُلُ لِكُلِّ سَامِعٍ ، وَالنَّظَرِيُّ لَا يَخْصُلُ إِلَّا لِمَنْ فِيهِ أَهْلِيَّةُ
النَّظَرِ " .

طبعًا لكل سامع عاقل ؛ وهذا واضح - طيب - .

قال ، قال الحافظ : " وَإِنَّمَا أَبْهَمْتُ شُرُوطَ التَّوَاتُرِ فِي الْأَصْلِ " يعني ؛ في المتن ،
في النخبة .

و " أَبْهَمْتُ " : يعني لم أذكرها .

" وَإِنَّمَا أَبْهَمْتُ شُرُوطَ التَّوَاتُرِ فِي الْأَصْلِ " : يعني في المتن ؛ في نخبة الفكر .

" لِأَنَّهُ عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ " : يعني بهذه الشروط ، وهذه الأمور .

" لَيْسَ مِنْ مَبَاحِثِ عِلْمِ الْإِسْنَادِ " : يعني ؛ المتواتر بهذه الشروط من مباحث أصول الفقه والكلام ، أما هنا ذكر لمجرد فقط البيان وإيضاح الصورة في ذهن طالب الحديث .

قال : " إِذْ عِلْمُ الْإِسْنَادِ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ صِحَّةِ الْحَدِيثِ أَوْ ضَعْفِهِ ؛ لِيُعْمَلَ بِهِ - إِذَا صَحَّ - أَوْ يُتْرَكَ - إِذَا ضَعُفَ - مِنْ حَيْثُ : صِفَاتِ الرِّجَالِ " يعني ؛ كونه ثقة ، كونه عدلاً ، كونه يحفظ ، كونه عنده بدعة ، كونه صاحب معاصي ، ونحو ذلك ؛ هذا معنى قوله : " صِفَاتِ الرِّجَالِ " .

" وَصِبْغُ الْأَدَاءِ " : هل سمع ، أو لم يسمع .

" وَالْمُتَوَاتِرُ لَا يُبْحَثُ عَنْ رِجَالِهِ ، بَلْ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ " :

وبهذا حصل الفرق أيضًا بين المتواتر والآحاد على كلام الحافظ ؛ أن الآحاد يحتاج إلى نظرٍ واستدلال ، لثبت أن هذا الخبر المنقول جاء بطريقٍ مقبولٍ حسنٍ أو صحيحٍ .

قال : " فَائِدَةٌ : ذَكَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ أَنَّ مِثَالَ الْمُتَوَاتِرِ عَلَى التَّفْسِيرِ الْمُتَقَدِّمِ " : يعني ؛ جمعٌ عن جمعٍ ؛ يستحيل عقلاً تواطؤهم ؛ توافُقهم على الكذب ، مستند خبرهم الحس ، أفاد العلم .

ابن الصلاح يقول ، " ذَكَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ أَنَّ مِثَالَ الْمُتَوَاتِرِ عَلَى التَّفْسِيرِ الْمُتَقَدِّمِ يَعْرِزُ وَجُودُهُ ، إِلَّا أَنْ يُدْعَى ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ : (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) .

يعني ؛ ابن الصلاح ماذا يقول ؟

يقول : " حديثٌ يَرْوِيهِ جَمْعٌ عَنْ جَمْعٍ بِالسَّمَاعِ ، أَوْ بِالْمُشَاهَدَةِ يَسْتَحِيلُ عَقْلًا تَوَاطُؤُهُمْ ، وَتَوَافُقُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ ، وَيَحْصُلُ بِهِ الْعِلْمُ " يقول : بهذا الشكل ما في ؛ بهذه الصورة حديثٌ منقول بهذه الصورة .

" إِلَّا أَنْ يُدْعَى ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ : (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) ؛ لَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ رَوَاهُ أَكْثَرُ مِنْ سِتِينَ صَحَابِيًّا ، وَعَنْ كُلِّ صَحَابِيٍّ رَوَاهُ عِدَّةٌ ، فَاجْتَمَعَ فِي رَوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ عِدَدٌ كَثِيرٌ وَاسْتَحَالَ عَقْلًا تَوَاطُؤُهُمْ ، وَتَوَافُقُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ ، وَنَقْلُهُ عَنْ طَرِيقِ السَّمَاعِ ، وَأَفَادَ الْعِلْمَ .

الآن هذا زعمُ ابن الصلاح ؛ والزعم : بمعنى قول هنا ، طيب .

قال الحافظ يرد على ابن الصلاح : " وَمَا ادَّعَاهُ " ؛ هذه مجرد دعوى ، شوف ابن الصلاح إمام في علم الحديث ، معروف ، ومع ذلك الحافظ ابن حجر ينتقده ، لا مانع من ذلك ، ولا يُعتبر الانتقاد أوردَ بعض كلامه أَنَّهُ طعنٌ فيه .

قال : " وَمَا ادَّعَاهُ مِنَ الْعِزَّةِ " ؛ و " الْعِزَّةُ " هنا بمعنى : النُدرة ؛ نادر جدًا .

قال : " وَمَا ادَّعَاهُ مِنَ الْعِزَّةِ مَمْنُوعٌ " أي : موجود عددٌ كثير بهذه الصورة ليس نادرًا .

قال : " وَكَذَا مَا ادَّعَاهُ غَيْرُهُ مِنَ الْعَدَمِ " ، ابن الصلاح يقول : " عَزِيزٌ نَادِرٌ " ، وغيره قال : لا يوجد أصلًا حديثٌ متواتر بهذه الصورة .

قال : " وَكَذَا مَا ادَّعَاهُ غَيْرُهُ " أي : غير ابن الصلاح من العدم ، مثل : ابن حِبَّانَ ، والحازمي .

ابن الصلاح يقول : " نَادِرٌ " ، والحازمي وابن حِبَّانَ يقولون : لا يوجد بهذه الصورة .

قال الحافظ : " لِأَنَّ ذَلِكَ نَشَأَ عَنْ قِلَّةِ الاِطَّلَاعِ عَلَى كَثَرَةِ الطَّرُقِ " ؛ يعني يقول الحافظ ابن حجر : لماذا قالوا بالندره ؟ ولماذا قالوا بالعدم ؟

قال الحافظ ابن حجر : سببه أنهم ما اطلعوا على طرق الأحاديث ، لو كان عندهم اطلاع على الأجزاء الحديثية ، وعلى المصنفات الحديثية ، وعلى الروايات الحديثية لوجدوا أن الحديث الواحد يتواجد في عشرات أو مئات من الكتب ، وله عشرات أو مئات من الطرق .

قال : " نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤوا على كذب أو يحصل منهم اتفاقاً " : يعني صفات ؛ من الصدق والعدالة وعدم الكذب وعدم كذا إلى آخره .

قال : " ومن أحسن ما يُقرر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة في الأحاديث : أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً ، المقطوعة عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفها ، إذا اجتمعت على إخراج حديث ، وتعددت طرقه تعدداً تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب ، إلى آخر الشروط ، أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله " :

طيب ، يعني ماذا يقول الحافظ ؟

يقول الحافظ : طيب ، أنا الآن أعطيك تقرير ودليل على صحة وجود المتواتر وأنه بكثرة ليس بقلة أو نادر أو معدوم ، يقول : المصنفات الحديثية ؛ الكتب الستة ، مسند أحمد ، مسند أبي يعلى ، مسند الحُميدي ، موطأ مالك ؛ كتب الأجزاء الحديثية بالمئات ، بالألوف ، هذه الكتب التي نقلها الناس العلماء جيلاً بعد جيل بالأسانيد إلى مؤلفيها ، هذه الكتب حَوَتْ أحاديث فإذا جاء حديث واحد في كتب

متعددة من طرق مختلفة كثيرة ، أليس هذا دليل واضح على وجود التواتر ؟
أليس هذا دليل على وجود الأحاديث المتواترة ؟

لأن ، خليفنا نطبق الآن ؛ الآن نحن قلنا الأجزاء الحديثية والكتب بالمئات بل
بالآلاف ووجدت فيها بعض الأحاديث متكررة من طرق مختلفة ، فإذا الكثرة
موجودة ، واحد .

منقولة عن طريق السماع أو المشاهدة ، اثنين .

هذه الكتب مصنفوها ورواتها صفاتهم من العدالة والضبط أو صفاتهم بعضهم من
مصر ، بعضهم من الجزيرة العربية ؛ من مكة ، من المدينة ، من الحجاز ، بعضهم
من الشام ، بعضهم من وراء الأنهار ، من أصبهان ؛ من خراسان ، من نيسابور
متباعدة ؛ لا يمكن تواطؤوا أو اتفقوا على الكذب ، لا يمكن ، وهذه الكثرة تفيد
لسامعها العلم ، إذا وجود حديث متواتر بعدد موجود .

إذا يقول الحافظ - رحمه الله تعالى - ، قال : " ومثل ذلك في الكتب المشهورة
كثير " وهذا واضح من جهة الاستدلال .

بقي معي أن أنبه على أمر سيأتينا - إن شاء الله - في محله ضروري أن تعرفوه ؛ وهو
أن خبر الآحاد ، أن خبر الآحاد إذا جاء من طريق أو طرق مقبولة أنه يفيد العلم
ويوجب العمل خلافا لأهل البدع من أهل الكلام ومن تأثر بهم ؛ لأن بعض الناس
يجعل خبر الآحاد موطن شك أو ظن ولذلك ترتب عندهم أمور باطلة ، ستأتينا إن
شاء الله - في اللقاء القادم .

قال الحافظ ابن حجر : " والثاني - أي الذي ورد بحصر - وهو أول أقسام الآحاد "
وهذا ما سنقف عليه - إن شاء الله تعالى - في اللقاء القادم لأنني لا أريد أن أكثر
عليكم ؛ لأن اللقاء اليوم كان فيه شيء من الحاجة إلى المراجعة والقراءة والتدبر مرة
أخرى لمن أراد ذلك .

وأكتفي بهذا القدر .

وأنبه قبل أن أنهي درس اليوم على ما يتعلق بدرس الأمس في المورايث ؛ لأن درس الأمس نحنأ أخذنا فيه بعض المصطلحات ؛ الفرع الورث ، الأب ، الأصل ، العصبه أو كذا ، أخذناها ولم يحصل لها شرح ؛ شرح تام ، فأنا أود أن أقول لكم ، وأنا ذكرت أمس ولكن أنبهكم أن درس الأمس مصطلحات تحفظ فقط الغرض منها أن تحفظ المصطلحات هذه كما يحفظ طالب العلم المتن ويضبطه ثم يذهب إلى الشيخ فيقرأه عليه فيشرحه ، وليس المراد من درس الأمس أن خلاص أنكم أنتم فهمتم هذه المصطلحات لا ، هي مجرد حفظ أن تحفظوها وتضبطوها لكي إذا سر الله لنا اللقاء في - يعني - قابل الزمان تكون هذه المصطلحات واضحة في ذهنكم ، فيسهل علينا جميعا فهم وحفظ الدروس الجديدة ، فدرس الأمس في المورايث كان مجرد حفظ كما تحفظ أبيات ألفية أو أبيات نظم معين وأنت لا تفهمها ثم تأتي إلى الدرس فتفهمها ؛ كذلك كان درس الأمس أردت فقط أن أوضح لكم حتى لا يظن البعض أنه لا يفهم المورايث وأن المورايث صعبة ؛ لا ، أمس ما حصل شرح درس أبدا إلا مجرد تعليقات ، هذه المصطلحات التي أخذناها بالأمس ستكون - إن شاء الله تعالى - واضحة جلية في الدروس القادمة لأننا سنأخذ عليها :

أولا : بيانها وشرحها .

وثانيا : التعليق عليها وربطها بالدروس القادمة .

وأكتفي بهذا القدر - وصلى الله وسلم - على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين .

الأسئلة :

طيب هذا سؤال - برك الله فيكم - وهو سؤال مهم الحقيقة هذا السؤال مهم ،

يقول السائل : هل من لم يعذر بالجهل هو حدادي ؟!

هل هذا على الإطلاق أو اختلف أهل العلم في هذه المسألة ؟!

طيب ، هذا سؤال حقيقة مهم ؛ وجوابه كالتالي :

أول شيء نقرره لكم وانتبهوا لهذا الجواب ؛ لأنه مهم :

أن مسألة عدم العذر بالجهل هكذا بالإطلاق والتكفير بها مسألة متأخرة حادثة ليس عليها السلف بهذه الصورة ؛ هذا واحد .

ثاني أمر : ذهب أفراد وقولهم مرجوح إلى عدم العذر بالجهل في مسائل العقيدة بعض أهل السنة من المتأخرين وإن شئت فقل من المتأخرين القريبين من المعصرين ؛ ولكن هؤلاء ليسوا حدادية ، لماذا ؟!

لأن هؤلاء منطلقهم في الكلام وجود بعض العمومات في بعض الأدلة ، وبعض العمومات في كلام بعض أهل العلم لما كفر مثلاً الساجد أو الطائف حول القبر بالإطلاق هكذا ؛ كأن يقول : والذي يطوف حول القبر كافر فظن أن هذا تكفير ، وعدم عذر بالجهل .

طيب ، ما الفرق بين الحدادية وبين هؤلاء العلماء الذين قد يقولوا هذا القول وهم قلة جدا ؛ واحد اثنين أو ثلاثة ؟!

الفرق بينهما : أن ذاك العالم لا يكفر أخاه الذي يعذر بالجهل ، أن ذاك العالم يستند إلى شيء من الأدلة ، أما الحدادية يستندون إلى عقولهم وإلى أهوائهم ويكفرون الناس ؛ ترى الحدادية يكفرون ابن تيمية ، يكفرون الألباني ، يكفرون ابن عثيمين يقولون جهمي -قاتلهم الله- .

أما العالم الذي قد يرى عدم العذر بالجهل لا يكفر أبدًا ، فافترقا ؛ فلا يلبس عليك الملبس أن - يعني - يلزم من القول بأن من لم يعذر بالجهل أنه حدادي مطلقًا ؛ لا . ولذلك انظروا إلى العلماء فيما بينهم وإن اختلفوا في هذه المسألة ، طبعًا أقصد غالب المعصرين ومن كان قريباً منهم لم يكفر بعضهم بعضًا ، أما الحدادية كما سبق ابن تيمية وابن حجر عندهم خالص انتهى ، يحرق فتح الباري وشرح النووي ، أبو حنيفة -رحمه الله تعالى - يعني يطلقون عليه ألفاظ سوء ، ولذلك إذا رأيتم هؤلاء فهم الحدادية .

وكذا من الحدادية طائفة ملبسة - يعني - أنا أذكر ، خليني أذكر لكم - يعني - أمرًا وشوفوا كيف - سبحانه الله - الحدادية خبثاء للدرجة - يعني - أذكر كان أحد الإخوة كان زميلي في الدراسة ؛ بلاش ما في داعي أن أذكر اسمه وإن كان معروفًا مشهورًا ، وقد - يعني - الحمد لله تم التحذير منه والقبض عليه - نسأل الله السلامة والعافية - ؛ هذا الشخص أعرفه تمامًا كان زميلي أيام الدراسة الجامعية ، وكان زميلي أيضًا في القراءة على الشيخ محمد علي آدم وعلى بعض الشيوخ ، وكان - يعني - حريصًا على حفظ المتون ، كان يحفظ " ألفية ابن مالك " ، و " ألفية العراقي " ، ويحفظ " الشاطبية " ، ويحفظ - يعني - ألفية أظن شرع في " ألفية السيرة " وحفظها ؛ يعني ما شاء الله تبارك الله كان كما يقال ، حفظ " بلوغ المرام " و " عمدة الأحكام " وغيرها ، كان - يعني - طالب علم نهم يحفظ وحريص على

وقته وما يخالط الناس ، وكان - يعني - سبحان الله !
مستمر في هذا الطريق ؛ لكن سبحان الله كان - يعني - يتكلم معي !
- يعني - أنا أشعر أنه كانت علاقته بي ممكن ليست علاقته بغيري ؛ بمعنى نتكلم
سويًا حتى بالهاتف - يعني - فترة ؛ لكن في مباحثات وأمور .

الشاهد من الكلام : كان هذا فيه علة أو فيه دخل .
ما هو هذا الدخل ؟

أنه كان يرى أنه - يعني - الردود والاشتغال بالمنهج السلفي وكذا ؛ هو سلفي يعني
هو يرى أن العقيدة السلفية والتمسك بمذهب الصحابة هو من هذه الناحية يرى
أن هذا حق ؛ لكن كان يرى أن الردود على أهل الباطل وأنه - يعني - أن هذا أشعري
، وهذا - يعني - مثلاً إخواني ، وهذا سروري ؛ ما ينكر لكن ما في داعي لهذا الكلام !

اشتغلوا بالعلم ؛ العلم العلم كذا يعني ها !
علم علم حواشي مواشي فواشي !!
ابن الحلال العلم إيش يفيدك !
إيش يفيدك العلم إذا لم تكن السنة منيرة في قلبك !!
أنت تبغى العلم عشان يقال فلان ؟!
أم تبغى العلم تنصر دين الله - عز وجل - الفرقان بين أهل الحق والباطل ؟!
فكنت ألومه في هذا الباب ، وكنت أقول له : يا فلان اتقي الله في نفسك في هذا
الباب !

اتقي الله في نفسك في هذا الباب !
احضر عند الشيخ ربيع !
اقرأ كتبه ! اسمع محاضراته حتى تستفيد !
إن تحصلت علم لكن هذا العلم يحتاج له حماية يحتاج له قواعد وأسس تحميه
من الانحراف !

فكان يضحك يقول : لا ، لا !

أنا فاهم أنا فاهم !

المهم ؛ وكنت في البداية أحث طلاب العلم أن يحضروا عنده في بيته كدروس خاصة بحيث أنه هو كان صاحب سنة عمومًا - يعني - ما أحذر منه أنا حينها ؛ لكن كنت أقول للذي يذهب إليه : استفد منه ولكن انتبه هو يرى أن الردود كذا كذا فلا تلتفت له في هذه المسألة !

لأنني دليته على واحد ممكن يروح يتأثر برأيه .

المهم ؛ هذا صاحبي - سابقًا طبعًا - ، ولغَةً يُسمى صاحب عمومًا ما في إشكالية كما قال الله - عز وجل - لكفار مكة : ﴿ وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ ﴾ (22) ؛ أي الذي تعرفونه ، وليس معناه أن الرسول صاحبهم بمعنى أنه مثلهم ؛ لا .

طيب ؛ هذا صاحبي جاءOLF عليه الحدادية بعض الحدادية اللي كانوا في مكة ، فرُسلت إليه وتواصلت معه : يا فلان انتبه !

فلان وفلان وفلان تراهم حدادية يطعنون في الألباني ، ويطعنون في ابن تيمية وابن حنيفة وكذا وكذا وكذا !!

المهم ؛ خالطهم الرجل وزاروه وسمع منهم فصار حدادياً يُكفّر وصار يفتي بعمليات التفجير وتكفير المسلمين ، وهذا رجل في مكة موجود كان ، وذهب إلى مصر وأفتاهم بالتفجير والتكفير ، وكانت فتواه مؤثرة في تفجيرات شرم الشيخ فيما أخذوا عليه من صوتيات ؛ بل يوجد بصوته تكفير الناس كلهم إلا من كان على طريقته .

شوف كيف انتقل من حافظ للقرآن وللقرءات وحافظ للسنة وللألفيات وحريص على العلم إلى تكفيري من هؤلاء الحدادية الأخباث الأرجاس الأنجاس !!
فهذا الرجل - برك الله فيكم - أثّرت فيه الحدادية فصار يُكفّر الناس وما نفعه ما عنده من العلم فكان كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا ، وكان كالكلب يلهث .

والله نصحته بترك ذاك الدخل ، نصحته بالابتعاد عن الحدادية ، ثم بعد ذلك حذرت منه ، وإليه تنسب الفرق الحزمية اسمه أحمد بن عمر الحزمي وهو رجل - نسأل الله السلامة والعافية - يعني - انحرف انحرافاً شديداً عن الحق ، هذا هو المقصود بالكلام .

فعمومًا - برك الله فيكم - أنا ذكرت هذا كمثال على الحدادية والتفريق بينها وبين قول عالم يرى هذا الرأي لكنه لا يكفر - برك الله فيكم - .

طيب ؛ هنا سؤال يقول : ما الفرق بين المصنفات والأجزاء الحديثية ؟

طبعًا كلمة المصنفات ؛ المؤلفات ؛ يعني الكتب الحديثية المسندة ، فالأجزاء جزء من المصنفات عمومًا لكن سيأتينا - إن شاء الله - تعالى - درسٌ يتعلق بأنواع الكتب الحديثية ؛ لأن الكتب الحديثية هناك الجوامع ، هناك السنن ، هناك المصنفات ، هناك الموطآت ، هناك المسانيد ، هناك الأجزاء الحديثية ، هناك كتب العلل ، هناك المستخرجات ، هناك المستلوكات ؛ هذه كلها أنواع في التصنيف سأذكرها لكم في حينها .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .
والحمد لله رب العالمين .



فريق صيانة السلفي للتفريغات
معهد الميراث النبوي